

دور التدقيق في الحد من أثار الأزمة المالية

The role of auditing in reducing the effects of the financial crisis

أحمد بن مويزة^{1*}، يحيى ادريس² محمد الهلة³¹ جامعة عمارثليجي، الأغواط، الجزائر، ahmedbenmouiza@yahoo.fr² جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر yahia.dris@univ-tebessa.dz³ جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر، elhellamohamed08@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/28

تاريخ الاستلام: 2021/05/12

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الأزمة المالية العالمية، والبحث في سبل تفعيل دور التدقيق للحد من أثارها من خلال: الالتزام بمعايير جودة التدقيق والالتزام بأخلاقيات المهنة وتعزيز مسؤولية المدقق في تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار وكذلك أهمية نظام حوكمة الشركات ودوره في زيادة فاعلية مهنة التدقيق. وتم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها عدم التطبيق السليم لمعايير التدقيق الدولية. وعدم التزام الشركات بالقواعد المحاسبية والمعايير مع ضعف الرقابة والتدقيق؛ إضافة إلى ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.

كلمات مفتاحية: التدقيق، الأزمة المالية العالمية، المحاسبية الدولية، الحوكمة.

تصنيفات JEL: N1, N2, G01.

Abstract:

This study aimed at studying and analyzing the global financial crisis, and researching ways to activate the role of auditing to limit its effects through: adherence to audit quality standards, commitment to professional ethics, and strengthening the auditor's responsibility in evaluating the company's ability to continue as well as the importance of the corporate governance system and its role in increasing the effectiveness

of the audit profession. A number of results were reached, the most important of which were Failure to properly apply international auditing standards. And Failure of companies to adhere to accounting rules and standards with weak oversight and auditing;

-Weakness of the accounting, supervisory and regulatory system.

keywords: Auditing, global financial crisis, international accounting, governance.

Classification Codes : N2, N1, G01.

1. مقدمة :

في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ سنة 1929 حيث بدأت الأزمة أولاً في الولايات المتحدة ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الأسواق الأوروبية والدول الخليجية والدول النامية.

لقد أدت الأزمة المالية إلى الإفلاس في بعض الدول والتي تضمنت حلولاً كثيرة لم تأتي ثمارها بعد. لم تقتصر الأزمة المالية العالمية على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية بل تعدتها لتعصف بالبورصات العالمية وفي مقدمتها البورصات الأوروبية والآسيوية.

وقد ألقى ذلك كله بظلاله على مهنة التدقيق، فقد أثارت الأزمة وجود قصور معايير التدقيق وتنظيم مهنة التدقيق بشكل عام، فقد تم توجيه الانتقاد لعدم تطبيق مفهوم الاستقلال بأسلوب سليم، كما أن وجود ضعف في الجوانب الأخلاقية والسلوكية لأطراف خدمة التدقيق وتركيز المنافسة بين المدققين على أساس الأتعاب دون الكفاءة، عدم وجود آليات محكمة للإلزام بالمعايير المهنية، وعدم تنظيم العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي، والغموض في بعض المعايير.

1-1: إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية البحث في السؤال الموالي:

ما دور التدقيق في الحد من أثار الأزمة المالية؟

2-1: فرضيات الدراسة: تتمحور الفرضية الأساسية فيما يلي:

يوجد دور للتدقيق في الحد من أثار الأزمة المالية والمتمثلة في: الالتزام بمعايير جودة التدقيق والالتزام بأخلاقيات المهنة وتعزيز مسؤولية المدقق في تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار.

3-1: أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهميته من سعيه للتعرف أسباب وانعكاسات أزمته على مهنة التدقيق، كما يكتسب البحث أهميته أيضا من مدى تأثير الانهيارات الاقتصادية لبعض الشركات نتيجة لتلاعبات المقصودة من قبل المدققين وهو ما أثر على تطوير وإدخال تعديلات على معايير التدقيق الدولية.

4-1: أهداف الدراسة:

يهدف من خلال البحث إلى محاولة التعرف على:

-أثار الأزمه المالية العالمية؛

-علاقة معايير المحاسبية الدولية بالأزمة المالية؛

-جوانب القصور في مهنة التدقيق التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية؛

-التعرف على دور التدقيق في الحد من أثار الأزمة المالية.

5-1: منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي من خلال

تناول ما ورد حول الموضوع من دراسات وأبحاث.

2. مفهوم الأزمة المالية:

1-2: تعريف الأزمة المالية:

عرفت الأزمة المالية بأنها "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزن السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعمات الأجنبية مثلا) فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى الباقي (علوش ابراهيم، 2012).

يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد

للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع

أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة (الجوزي، بلا تاريخ).

كما يمكن تعريف الأزمة المالية " بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية (الحسني، 1999)؛

يشير مصطلح الأزمة المالية إلى " اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى في نفس الدولة، وقد تمتد إلى بلدان أخرى تربطها بها مصالح اقتصادية أو ربما يكون تأثيرها عالمياً. (خير الدين خليفة خير الله، 2015)

2-2: أسباب الأزمة المالية:

تكمن أسباب الأزمة المالية العالمية في الآتي:

- الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية: في الواقع إن الاقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة المالية، ووراء انتقالها إلى البلدان الأخرى؛ والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، بالتالي فإن ظهور الركود الاقتصادي فيها سينعكس على صادرات دول العالم الأخرى، ناهيك عن التقلبات الواضحة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وعن العولمة الاقتصادية التي جعلت دول العالم سريعة التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية (النجار، 2009، ص ص 72-73)؛

- قروض الرهن العقاري: نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%، فانكب المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت المصارف على إعطاء المزيد من القروض العقارية، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات، فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلاً يساوي 300 ألف دولار. (CHAPRA Umer, 2008).

ث-توريق (تصكيك) الديون العقارية: لقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة. وهكذا تضاءل الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاءلت دقة تقييم الضمانات (سنقرط، 2002)؛

- نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية: في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات، ومن ثم غرق المواطنون في الديون، وأصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الإفلاس، وساعد على هذا الوضع المتأزم أربعة عوامل: الأول يتمثل في شبه غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي، والثاني يتركز في المضاربات المحمومة في "وول ستريت"، والثالث يدور حول انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة يرفضها شرعنا الحنيف، وهي المشتقات، والرابع ينحصر في فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات؛ مما جعلها لا تهتم كثيراً بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها (الغزالي، بلا تاريخ)؛

- استخدام المشتقات المالية: المشتقات هي أدوات مالية استحدثت بغية التحوط أولاً، والمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية ثانياً، وهي تشمل: المستقبلات والخيارات والعقود الآجلة والمبادلات. وقد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي في نهاية شهر 6/2009، وهي موزعة كالآتي: (2470 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات العملات)، (15478 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات سعر الفائدة)، (879 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات الأسهم) (689 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات السلع)، (5855 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات أخرى). أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة يقدر الآن من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون، أي أكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي (شابرا، ابو العلا، بلوافي، و المصري، 2009)؛

- انتشار الفساد الأخلاقي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس؛
- نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى؛

- التوسع في الإنفاق الاستهلاكي؛

- التوسع في منح بطاقات الائتمان (credit card) بدون رصيد (السهاني، 2008)

3-2: أثار الأزمة المالية: تتمثل أثار الأزمة المالية في:

- زيادة معدلات البطالة وفقدان الوظائف؛

- عدم ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي والحكومة والإجراءات: كالخصخصة والعملة التجارية؛

- انخفاض معدل الرواتب؛

- انخفاض موارد الدولة من الجمارك والضرائب وغيرها مما يؤثر سلبا على المستوى الإجمالي؛

- من المتوقع أن تكون نسبة تأثر الاقتصاد الأردني من تداعيات الأزمة المالية في حدود (15%).

- الانكماش الاقتصادي ومسؤولية القطاع المالي عن نصفه؛

- النمو الاقتصادي الذي اعتمد على المضاربة الوهمية فقط بعيدا عن الاقتصاد الحقيقي؛

- انخفاض حركة المبيعات لجميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع الفنادق وتراجع ربحيتها - انكماش الطلب وتقليل الإنتاج للصناعات القائمة على السياحة الفندقية؛

- قيود شديدة على التسهيلات المالية (البورصات، الأوراق المالية، السندات... الخ)؛

- حدوث انخفاض في مستوى السياحة الوافدة للدول العربية بصفة عامة والسياحة منها بصفة خاصة؛

- شح السيولة النقدية لدى مؤسسات الدولة بسبب انخفاض العائدات المالية لديها،

والخوف من السير على خطى انهيار أكبر مؤسسة مالية والتي تمثل بداية رمزية خطيرة

للأزمة؛

- انخفاض فرص العمل المتاحة بسبب إعلان بعض الشركات حالة الانهيار والإفلاس؛

- أزمة الائتمان يمكن أن تضع اليورو مكان الدولار على المدى المتوسط (10-15 سنة) بسبب

العجز المستثمر في الحساب الجاري الذي اقترن بتدهور سعر صرف الدولار المرتبط

بالتطموحات الامبريالية المبالغ فيها أيضا إضافة إلى تراجع القيمة السوقية للمؤسسات

المالية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى نسب متدنية جدا. (شحاته، 2009).

3- مفهوم التدقيق:

1-3: تعريف التدقيق:

التدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة (الخطيب و الرفاعي، 1998، ص (12-11).

حسب معهد التدقيق الداخلي -IIA- هو وظيفة يؤديها موظفون من داخل المنظمة تزاوّل الفحص للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر لها و التحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية (FORZEH, 2013).

حسب جمعية المحاسبين الأمريكيين فإن التعريف العام للتدقيق هو عملية منظمة للحصول على الأدلة والإثباتات الموضوعية المتعلقة بالتأكد من الأحداث والأنشطة وتحديد مدى الاتساق والتناسق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية وتوصيل نتائجها للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات (المطارنة، 2006).

وتشمل عملية التدقيق:

- الفحص: وهو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها؛
- لتحقيق: وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة؛
- التقرير: وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

2-3- أهمية التدقيق:

تمثل أهمية التدقيق في اعتباره وسيلة لا غاية وهدف هذه الوسيلة هو خدمة مجموعة متعددة من الطوائف والتي تعتمد اعتماد كبير على البيانات المحاسبية للمؤسسة ف اتخاذ قراراتهم ورسم خططها المستقبلية وتتجلى هذه الأهمية في:

- اعتماد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية من أجل وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ولهذا فإنها تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة وليس

هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة؛

- أن الملاك والمستخدمين يلجئون إلى القوائم المالية المختلفة من أجل معرفة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية مدى قوة المركز المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن (الخطيب و الرفاعي، 1998، ص 11-12)؛

- اعتماد الموردين والدائنين على تقرير المدقق الذي يوضح إذا كانت القوائم المالية صحيحة وسليمة من أجل تحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على تسديد المؤسسة لالتزاماتها قبل الشروع في منح الائتمان التجاري وتوسيعه؛

- كما يعتبر التدقيق هاما بالنسبة للبنوك ومؤسسات الاقتراض حيث أن هذه المؤسسات والبنوك تعتمد على القوائم المالية وتقارير المدقق ولدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في إعطاء القروض ويعتبر التدقيق الأساس من أجل إعطاء القروض (الائتمان المصرفي) أي التمويل قصير الأجل؛

- اعتماد الهيئات الحكومية على البيانات التي تصدرها المؤسسات لأغراض متعددة كمرقبة النشاط الاقتصادي، أو فرض الضرائب وذلك عن طريق اعتمادها لبيانات واقعية حقيقية صحيحة، بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بتحديد أسعار سلع ومنتجات وتقديم الإعانات معتمدة في ذلك على جهات محايدة التي تقوم بالفحص للبيانات والتحقق فيها لإبداء الرأي الفني على مدى صحة تلك البيانات ومدى الاعتماد عليها؛

- اعتماد رجال الاقتصاد على القوائم المالية وما تحتويه من بيانات محاسبية في تحليل وتقدير الدخل القومي ووضع برامج للخطط الاقتصادية، كما تعتمد دقة تقديراتهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدة؛

- اعتماد نقابة العمال على القوائم المالية من أجل مفاوضة مع الإدارة من أجل وضع سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا العمال؛

- مساهمة التدقيق المحاسبي في تخصيص الموارد المتاحة؛

- المساهمة الفعالة في تنمية المجتمعات بهدف حماية الاستثمارات وإيضاح حالات الإسراف والتلاعب ويعتبر التدقيق خير عون للدولة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة

ورفع المستوى المعيشي وتوفير الرفاهية للمجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية (عبد الله ، 2013).

4-3: أهداف التدقيق:

يمكن تلخيص أهداف التدقيق فيما يلي:

-التأكد من صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد على تلك البيانات؛

-معاونة القائمين على إدارة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة؛

-الحصول على رأي فني محايد مستند على أدلة إثبات قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي أعدتها الوحدة لما هو مثبت في الدفاتر والسجلات وعن مدى دلالة تلك القوائم عن نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة خلال المدة التي خضعت للفحص والتدقيق؛

-اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تزوير.

-تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو التزوير عن طريق تدعيم الثقة في نظام الرقابة الداخلية

بالوحدة وما تحدته زيارات المدقق المفاجئة من تراث في نفوس الموظفين (كاظم ورزاق، 2012).

4- علاقة وترابط التدقيق بالأزمة المالية:

1-4: مدى تجاوب معايير المحاسبة الدولية مع أحداث الازمة المالية:

هناك أربعة أسباب على الأقل التي توضح هذا الاختلاف، وهي:

- ضعف العقوبات المتعلقة بعدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية أو عدم فعاليتها في

العديد من الدول؛

- قيام بعض الوحدات الاقتصادية بالإضافة الاختيارية لمعلومات غير مطلوب تقديمها

أصلاً؛

- في بعض الحالات يسمح للوحدات الاقتصادية من قبل دولها بالخروج عن المعايير

المحاسبية، إذا كان هذا الاجراء يؤدي الى تمثيل صحيح لنتائج أعمالها ومركزها المالي؛

- تطبق معايير المحاسبة على القوائم المالية المستقلة للمؤسسات (الشركات) وليس على القوائم المالية الموحدة في بعض الدول ،عليه تختار هذه الدول أسس أخرى للمحاسبة بجانب المعايير القومية عند اعداد القوائم الموحدة.

من المهم الاشارة الى ان هناك اختلاف بين المحاسبة التي تهدف الى العرض العادل للمركز المالي ونتائج الاعمال، والمحاسبة التي تهدف الى التمشي مع المتطلبات القانونية والضريبية للبلد.

ففي نظام المحاسبة الانكلوساكسون، تعتبر العدالة من الخصائص الرئيسية لهذه النظام التي تتماشى من نظام القانون العام ومع حملة الاسهم باعتبارهم المصدر الرئيسي للتمويل، ومن الدول التي يشملها هذا النظام: المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا... وغيرهم من الدول التي تتمسك بشدة بالروابط الاقتصادية والسياسية.

أما الدول التي تتمشى مع المتطلبات القانونية فأنها تميل الى أن يكون لديها نظام قانوني وفقاً الى شفرة (رمز) وهو يعتمد بشكل كبير على البنوك أو الحكومة كمصادر للتمويل ، هذا النظام له مقاييس للممارسة المهنية المتحفظة نسبياً ، وهناك ارتباط قوي بين المحاسبة المالية والضريبية ، حيث يتوجب على الوحدات الاقتصادية تسجيل ايراداتها ومصروفاتها في حساباتها لأغراض الضريبة ، عليه فأن قوانين الضريبة تكون لها الاثر الكبير على المبالغ المقرر عنها في القوائم المالية ، وتضم هذه المجموعة بالإضافة الى معظم دول القارة الاوربية تقريباً ، وكذلك مستعمراتهم السابقة في أفريقيا وجنوب شرق اسيا واليابان (توما بيداويد).

2-4: الأزمة المالية والنظرة إلى المحاسبين:

إن النظرة إلى المحاسبين ومدقي الحسابات تتعلق بكونهم مسببين لهذه الأزمة، وكمساعدين في تكوينها في جانب، أو أنهم هم الذين يعول عليهم بالإضافة إلى آخرين للخروج منها في جانب آخر.

- بالنسبة إلى وجهة نظر الأولى يعزى إلى أن أسباب الفضائح المالية مردها إلى إخفاق مدقي الحسابات في مقاومة ضغوطات الإدارات والشركات، من خلال قبولهم لبيانات مالية مضللة أو غير مكتملة تغطية لعمليات التواطؤ أو الاختلاس؛

-أما أصحاب وجهة نظر الأخرى، فينظرون إلى المحاسبين ومدقي الحسابات على أنهم الأقرب إلى تشخيص الأزمة، وإيجاد أسرع وأفضل الحلول لإيقافها، بدعوى أنهم على قدر كبير من العلم والمعرفة والخبرة في منع أو اكتشاف تضليل الجمهور العم من جشع وطمع المدراء التنفيذيين، بسعهم إلى إظهار البيانات المالية على عكس ما هي عليه في واقع الحال؛

-ومن بين وجهتي النظر، هناك الخلل القائم من جانب المحاسبين ومدقي الحسابات في الوعي لدور وأهمية المحاسبة، وتدقيق الحسابات كمارسين لهاتين المهنتين، حيث ينظر إليهما على أنهما صمما بهدف إعداد التقارير المالية وتدقيقها فقط دون الالتفات إلى دورهما في مساعدة المستخدمين ومعرفة متطلباتهم في التنبؤ بالمستقبل، وتقليل المخاطر، واتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية (نيروخ، 2012).

3-4: علاقة معايير المحاسبة الدولية بالأزمة المالية:

أ- دراسات تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية:

أن من أهم المعايير المحاسبية التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية الحالية هي تلك المعايير المتعلقة بحساب القيمة العادلة، وذا مرتبط بطريقة تقييم الخيارات والأدوات المالية المشتقة في الموازنات العامة للشركات. وقد قوبلت تلك المعايير بدرجة عالية من الانتقادات، ولا تزال الجهات القائمة على وضع المعايير عاجزة عن الاتفاق على أساس مناسب لها.

ب- دراسات لا تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية:

ومن جانب آخر اتفق كل من سلوم ونوري على أن معايير المحاسبة وخصوصاً معايير القيمة العادلة ليست السبب الأساس في نشوء الأزمة المالية، إذا أنها ساعدت على إظهار الخسائر الحقيقية إلا أنها لم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس إلى منعها، فالمعايير لعبت دوراً أساسياً في هذه الأزمة كشفها للعالم على حقيقتها، وان الأزمة قد حدثت بسبب فشل الإدارات وسوء تقييم المرهونات العقارية وليس بسبب تطبيق المعايير المحاسبية وبالتالي هناك ضرورة بالاستمرار بتطبيق المعايير المحاسبية مع إيجاد صبغة عالمية لها (السامرائي والعلكاوي، 2012).

4-4: -انعكاسات الأزمة المالية على التدقيق:

1-4-4-جوانب القصور في مهنة التدقيق التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية:

ا- عدم تطبيق معيار استقلال مراجع الحسابات بأسلوب سليم:

يقصد بالاستقلال والحياد لمراجع الحسابات هو التزامه بالعدالة تجاه جميع الأطراف التي تستفيد من القوائم المالية المنشورة، كما يعرف بأنه القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية، فيجب أن يتصف المراجع بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه لجميع الأطراف والفئات، فتميز المراجع بالأمانة الذهنية يجعل آراءه غير منحازة.

كما أن من الأمور الهامة لمراجع الحسابات أن يحتفظ الجمهور بثقته في استقلاله وحياده، وهذه الثقة قد تهتز بأي أدلة تفيد بعدم وجود هذا الاستقلال، أو بوجود ظروف قد تؤثر على هذا الاستقلال في نظر الشخص العادي، فلكي يكون المراجع مستقلاً يجب عليه أن يكون حراً من أي التزام اتجاه العميل أو أن يكون له مصلحة في إدارته أو في ملكيته.

ويتحقق الاستقلال الحقيقي لمراجع الحسابات

أولاً: من خلال شخصيته وعزته وكرامته والدفاع عن المبادئ،

وثانياً: من خلال ميثاق المهنة التي ينتهي إليها. ولقد اهتمت ميثاق المراجعة العالمية بموضوع المحافظة على استقلال المراجع، ووضعت لذلك بعض الضوابط والقواعد منها على سبيل المثال ما يلي:

- يحظر أن يكون مراجع الحسابات لمنشأة يمتلك فيها جزءاً كبيراً من رأس المال لأن ذلك يؤثر في حيده، وكذلك الحال بالنسبة لأعضاء أسرته؛

- يحظر أن يكون مراجع الحسابات مقرضاً للمنشأة التي يراجع حساباتها؛

- يحظر على مراجع الحسابات أن يقوم بمعاملات تجارية مؤثرة مع المنشأة التي يراجع حساباتها؛

- يحظر على مراجع الحسابات أن يكون عضواً لمجلس إدارة الشركة التي يراجع حساباتها أو يعمل مستشاراً لها. (مصطفى، 2008).

من أسباب عدم استقلالية هو تقديمه خدمات أخرى بخلاف التدقيق مثل الخدمات

الاستشارية وتصميم النظم المحاسبية.

كما أن من أسباب عدم استقلالية طول مدة التدقيق لدى العميل على اعتبار أن طول فترة التدقيق والعلاقة مع الزبون التدقيق من العوامل المؤثرة في مستوى الشك المني الذي يمارسه مدقق الحسابات.

وتعد حادثة انرون تذكير هاما حول إمكانية تهديد استقلالية مدقق الحسابات، إذ تقاضت شركة اندرسن، وهي إحدى الشركات الخمس التي كانت تقوم بتدقيق شركة انرون 25 مليون دولار لقيامها بأعمال استشارية للشركة نفسها، وهو الأمر الذي يعد دليلا على أن استقلال المدقق وحياده يصبح مهددا إذا جمع هاتين المهمتين (المعتاز ، 2008).

ب- عدم تفعيل آليات الحوكمة بشكل سليم في مجال الرقابة الداخلية:

هناك عدد من الدراسات التي أكدت علي الدور الذي يمكن أن يقوم به مراجع الحسابات في إطار حوكمة الشركات وذلك من خلال دوره في تقييم الرقابة الداخلية وما قد يكشف عنه ذلك التقييم من نواحي قصور في هيكل الرقابة الداخلية يجب أن يتم الإبلاغ عنها للأطراف المسئولة عن الحوكمة الي جانب ذلك فهناك مطلب جديد من المراجع يتعلق بالتقرير عن فعالية الرقابة الداخلية وجوانب القصور الجوهرية فيها للأطراف الخارجية فقد أكد البعض علي أهمية الرقابة الداخلية وإعداد التقارير عن فعاليتها للأطراف الخارجية (وفقاً لمتطلبات القسم 404 من مرسوم سربانيس-أوكسلي) ودورها الحكومي في الحد من التلاعب وممارسات إدارة الأرباح التي قد تقوم بها الشركة.

ج- قصور دور التدقيق في حوكمة الشركات:

إن الانهيارات المالية التي حدثت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية قد نتجت من عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة (القابلية للمساءلة والنزاهة والكفاءة والشفافية) بصورة سليمة وذلك بالتطبيق على شركة انرون، فيما يتعلق بالقابلية للمساءلة فقد تم انتهاكها من قبل مجلس إدارة الشركة حيث لم يكن هناك أية مسئولية تجاه حملة الأسهم والذي تم تخفيض القيمة السوقية لاستثماراتهم وقت انكشاف الأزمة. وفيما يتعلق بالنزاهة وجد أن عدم إفصاح شركة انرون عن أنشطته التلاعب التي تم إخفاءها من خلال الوحدات ذات الأغراض الخاصة وإخفاء الخسائر جاء عن عمد ، وفيما يتعلق بالكفاءة اتضح أن عمليات شركة انرون المتعلقة بالوحدات ذات الأغراض الخاصة لم تكن لأغراض الكفاءة ولكن في حالات كثيرة كان يتم تحويل أصول والتزامات من ميزانيه العمومية وذلك لتحقيق مكاسب من هذا التحويل، وفيما يتعلق

بالشفافية لم تكن موجودة في شركة انرون فلم يكن المستثمرين على علم بما يحدث في الشركة ولم يتم توصيل معلومات للمستثمرين توضح درجه تعقد عمليات الشركة مع الوحدات ذات الأغراض الخاصة (غانبي، 2013).

2-4-4- أهمية التدقيق في الأزمة المالية:

ا-الالتزام بمعايير جودة التدقيق:

لتعزيز الدور الذي يقوم به التدقيق أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين في 2005 المعيار الدولي للمراقبة والجودة والذي أوضح أن نظام مراقبة الجودة يتكون من ستة عناصر وهي مسؤوليات القادة اتجاه الجودة داخل المنظمة، المتطلبات الأخلاقية والسلوكية، قبول واستمرارية العلاقات مع الزبائن، وطبيعة المهام الخاصة، الموارد البشرية، أداء المهام الرقابة والمتابعة. كما قام الاتحاد بإجراء تعديل لعدد من معايير التدقيق الدولية بهدف توضيح وتحديث الأسس التي يمكن أن يبني عليها التدقيق، كما توضح هذه التعديلات كيفية تطبيق معايير التدقيق الدولية في إطار المنهج القائم على تحديد الأسس والمبادئ، وتؤكد هذه التعديلات استخدام الحكم المهني وتفرض الالتزام بتطبيق جميع معايير التدقيق الدولية الملائمة لعملية التوثيق

ب-الالتزام بأخلاقيات المهنة:

يجب على المدقق أن يكون على دراية بكافة التعليمات الموضحة بدليل آداب وسلوك المهنة و أشار المعيار 710 ، 810 انه في حالة تقديم خدمات خاصة تتعلق بالمعلومات المقارنة أو المقارنة بضرورة أن يشير المراجع في تقريره إلى أنه قام بأداء المهمة وفقاً للمتطلبات الأخلاقية وينفذ عملية المراجعة بالحصول على تأكيد من خلو المعلومات من التحريفات الجوهرية، ويتضح من تعديل معيار التدقيق 220 انه جاء استجابة للدراسات السابقة التي تناولت القضايا الأخلاقية و أهمية بذل العناية المهنية الملائمة فمن خلال التوثيق سيصبح المراجع أكثر التزاماً ببذل العناية المهنية وبالمتطلبات الأخلاقية كما انه يمثل حماية للمراجع الخارجي وقت تعرضه للمساءلة ولاشك إن التعديلات ومقترحات الدراسات هي محاولة لتقوية الجوانب السلوكية للمراجع ولكن المشكلة الأخلاقية هي مشكلة كبيرة وكيفية علاجها تختلف بين الدول فبينما يمكن علاجها في بعض الدول من خلال المعايير يتم علاجها في دول أخرى باستخدام القانون.

كما تم تعديل المعيار الدولي رقم 240 للتدقيق الذي يؤكد على خبرة المدقق في ممارسة الشك المهني، والذي يكون يقظاً للظروف التي قد تشير إلى تحريفات محتملة ناتجة عن الخطأ أو الغش أو الاحتيال والاستجابة المناسبة لحالات الغش أو الاحتيال التي تم تحديدها يتبع ذلك تعديل

المعيار الدولي رقم 550 الذي أوضح خطر الاحتيال والتي يجب توجيه انتباه المدقق لها (السعدي، 2009، ص 123).

ج- تعزيز مسؤولية المدقق في تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار:

- تتمثل في مسؤولية مراقب الحسابات عن تقييم مدى ملائمة فرض استمرار المشروع نوعاً من المسؤولية المستحدثة لمواجهة فائض الطلب على مسؤولياته من ناحية، والدليل لتضييق فجوة التوقعات من ناحية أخرى. ومهنيًا هناك حدود واضحة ومحددة لهذه المسؤولية، تعكس المقدرة على الوفاء بالطلب عليها، واستجابة المهنة لتحديات الممارسة العلمية، خاصة في ظل سوق عامة، وسوق الأوراق المالية الخاصة.

- حدود مسؤولية مراقب الحسابات عن تقييم فرض الاستمرار: مهنيًا أصبح مراقب الحسابات الآن مسئولاً عند تخطيط أعمال المراجعة وتقييم نتائج المراجعة وعن تقييم مدى ملائمة فرض استمرار المشروع لمدة زمنية معقولة.

- طلب سوق المال على مسؤولية مراقب الحسابات عند تقييم فرض الاستمرارية: لا شك أن طلب الطرف الثالث عامة والمهتمين بسوق المال خاصة على مسؤولية مراقب الحسابات عن تقييم فرض الاستمرار، مرتبطة بصفة أساسية بوجود فجوة التوقعات في مجال مسؤوليات مراقب الحسابات نحو أصحاب المصلحة في المشروع. وبنظرة أكثر تحديداً للمهتمين بسوق المال عامة وسوا الأوراق المالية خاصة وحاجتهم إلى مسائلة مراقب الحسابات عن تقييم فرض استمرار المشروع (حجازي ، 2010).

3-4-4: أهمية نظام حوكمة الشركات ودوره في زيادة فاعلية مهنة التدقيق: تتمثل أهداف إنشاء نظام حوكمة الشركات إلى:

- تفعيل دور مدقق الحسابات الخارجي من خلال حماية أصحاب المصالح والمحافظة عليها سواء كانوا مساهمين أو إدارة أو عاملين أو حكومة أو مجتمع المحيط؛

- تعزيز استقلالية مدقق الحسابات الداخلي من خلال وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد مناطق السلطة والمسؤولية معززا بمجموعة من الأنظمة كالنظام الإداري والنظام الرقابي؛
- تفعيل دور مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين من خلال تحسين الأداء المالي للشركة؛

-الدور الفعال للمدققين الداخليين والخارجيين سيؤدي إلى تحسين المحافظة على

السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم والأخلاق.

كما للحوكمة أهمية للمستثمرين تتمثل فيما يلي:

-إن الاهتمام بالحوكمة ستساهم برفع قيمة الأسهم في السوق المالية، فهو يوصي مدققي

الحسابات بتوعية عملائهم بأهمية الحوكمة إذا طبقت بالشكل الصحيح لأنها ستساهم في أنجاح الشركة مستقبلاً.

-أن الشركات التي تفعل الحوكمة سوف تخلو من أي مشاكل محاسبية وبالتالي فان

خطط تلك الشركات في التحوط ستكون منصبة على مصالح أصحاب حقوق الملكية بشكل جوهري وفعال وبالتالي ستكون الشركات بيئة جديدة لاستقطاب المستثمرين.

-نظراً لان الإفصاح عن الممارسات الحوكمة في الشركات لا يزال في أطواره الأولى فقد بدأ

مدققو الحسابات يستقوا معلوماتهم عن الشركات من خلال مديريها، ومن هنا من الضروري أن يتم اختيار المديرين الذين يتمتعون بسمعة عالية من النزاهة والأخلاق.

-ضروري الإفصاح الشامل عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة والمرتبطة بتسعير الخدمات

واستراتيجيات الشركة فضلاً عن الإفصاح عن مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

-إلزام إدارات الشركات على الإبلاغ لدى المدققين الخارجيين بدلا من الإبلاغ لدى المدققين

الداخليين.

-ضرورة تشكيل لجان تدقيق في الشركات والتي ستساهم في إبعاد الضغوط التي تمارس

على أجور التدقيق، بل ستركز الجهود على عملية التدقيق وتحسينها بشكل فاعل.

-أن عملية إشراك الإدارة العليا في مراجعة التقارير المرحلية والسنوية سيجعل اهتمامها

منصبا وبشكل كامل على آلية الإبلاغ المالي (الدوغجي، 2009).

4-4-4: -توصيات مكاتب التدقيق في أمريكا بعد الانهيارات المالية:

-المطالبة لوضعي المعايير المحاسبية الأمريكية لحاجات المستثمرين والأطراف الأخرى

المعنية، ومن حيث إعداد بيانات مالية ذات مستوى عال من الشفافية مما يسهل تحقيق أهداف البيانات المالية وهي تقديم معلومات لاتخاذ القرارات حول حقائق اقتصادية، وإعداد

بيانات مالية وفق أفضل الأعراف المحاسبية وليس وفق الحد الأدنى من هذه الأعراف.

-اهم معايير التدقيق المتعارف عليه وهو معيار استقلالية المدقق بحيث يقوم بعمله

بشكل مرض بدون أي منفعة أو أي مصلحة تناقض نزاهته وموضوعته، واستقلاله في عمله

نظمت هذه المعايير سلوك المدقق وأخلاق المهنة بجهة العلاقة المالية مع عميله، والعلاقة مع إدارة الشركة والعلاقات الشخصية، والإتعاب والهدايا وتضارب المصالح، وتملك مكاتب التدقيق وغير ذلك، ومن المتوقع تشدد هيئة الأوراق المالية الأمريكية وإجراءاتها الرقابية على المدققين والشركات لتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح في أعمال ومهام المدققين بعد عملية إفلاس الشركة.

-التنظيم الحكومي للمهنة من حيث فعالية الإشراف وجودة العمل واستقلالية المدقق، إن كارثة انرون وتداعياتها قد نهت الحكومة الأمريكية والقائمين على مهنة المحاسبة إلى حقائق جديدة لم تكن واضحة المعالم لهم. وان مدقق الحسابات في أمريكا من الهيئة العامة ويقدم تقرير التدقيق لها ويتم تعيين المدقق بتدسيب من مجلس الإدارة للهيئة العامة، ونفس الوقت يقوم المدققون بأعمال استشارية غير متعلقة بتدقيق الحسابات.

-إتباع نظام التحكم المؤسسي في الشركات، وهو نظام للتوجيه والإدارة والرقابة في الشركات يحقق أهداف الشركة ذاتيا دون تأثير أو سلطة أو تدخل في أي جهة كانت، ويؤمن تعامل عادل في الشركة مع كل الأطراف ذات صلة معها. ويتطلب هذا النظام توافر عناصر رئيسية لنجاحه وهي عنصر الشفافية أي توصيل معلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة، وعنصر النزاهة أي التعامل باستقامة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة وفي إدارتها وعنصر المساءلة أي محاسبة المسؤولين في الشركة عن تبعات أعمالهم واستخدام الأموال المتاحة لهم (السعدي، 2009، ص 123).

5--الخاتمة:

من خلال البحث الذي قمنا به توصلنا الى مجموعة نتائج حول مهنة التدقيق وكذا حول الأزمة المالية وكذا الترابط العميق الذي يخفى على الكثير من الدارسين والباحثين وهي كالتالي:

1-5: النتائج:

-تعد مهنة التدقيق أحد أهم أسباب الأزمة المالية نتيجة تعدد الجهات الرقابية وعدم تطبيق السليم لمعايير التدقيق الدولية

- كثير من الهيئات المهنية اهتمت بأثر الأزمة المالية العالمية على عملية المراجعة وعلى رأسها الاتحاد الدولي للمحاسبين حيث أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي IAASB عدد من التقارير والمعايير بغرض توعية المدققين بأثر هذه الأزمة على مقدرة المنشآت على

الاستمرار وتذكيرهم بدورهم فيما يتعلق بتقييم استمرارية المنشأة وتقييم المخاطر المختلفة وغير ذلك

-إن معايير المحاسبة بشكل عام ومعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الائتمانية، أي أن معايير المحاسبة كانت هي المشخصة للعيوب وليست هي المسئولة عنها.

-عدم التزام الشركات بالقواعد المحاسبية والمعايير مع ضعف الرقابة والتدقيق على شروط الاقتراض رفقها ضعف في السياسة الائتمانية وخصوصا في ظل فترة الازدهار في قطاع الاستثمار العقاري.

-ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي حيث تعاني معظم الدول التي تعرضت إلى الأزمة المالية من ضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة

2-5: الاقتراحات

-التمسك بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعلى معايير التدقيق.

-إعادة النظر في مخاطر التدقيق، وحفز المدققين إلى التوسع في فهم خاصية الأزمة المالية الحالية ومدى تأثيرها على تقارير القوائم المالية.

-إعطاء أهمية قصوى للدور الحكومي للتدقيق في تقييم قدرة الشركات في الاستمرار والتنبؤ بالانهيار المالي.

- ضرورة الاهتمام بالقيمة العادلة، والتي تشكل معضلة تواجه المدققين وكيفية احتساب تكلفة بعض البنود كأصول وكذلك الأوراق الاستثمارية التي تعرضت لانخفاض كبير.

6- قائمة المراجع:

1-6: المراجع باللغة العربية:

- عبد الجبار السبهيان. (2008). الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي. تم الاسترداد من <https://al-sabhany.com/index.php/articles/financial-crisis>.
- ابراهيم النجار. (2009، ص ص 72-73). الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر و التوزيع.
- ابراهيم خليل حيدر السعدي. (2009، ص 123). آثار الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق. المؤتمر العالمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، جامعة الاسراء، الأردن.

- احسان بن صالح المعتاز . (2008). أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها، أخبار شركة انون والدروس المستفادة. جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد و الادارة، 22(01)، الصفحات 255-291. تاريخ الاسترداد 21 مارس، 2021
- توفيق خير الدين خليفة خير الله. (2015). العولمة المالية و دورها في خلق الازمات الاقتصادية " رؤية شرعية إقتصادية. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- جميلة الجوزي. (بلا تاريخ). أسباب الأزمة المالية وجذورها جامعة الجزائر. تاريخ الاسترداد 20 افريل، 2021، من www.isegs.com.
- جورج توما بيدوايد. (بلا تاريخ). دراسة بحثية حول علاقة معايير المحاسبة الدولية بالأزمة المالية العالمية. تاريخ الاسترداد 21 04، 2021، من www.startimes.com/?t=24025766.
- حاتم كريم كاظم ، و صادق رزاق رزاق. (2012). دور المدقق في دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم عين التدقيق. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، 08(33).
- خالد امين عبد الله . (2013). علم تدقيق الحسابات. عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- خالد راغب الخطيب، و خليل محمود الرفاعي. (1998، ص 11-12). الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات. عمان، الأردن: دارالمستقبل للنشر و التوزيع.
- سامي سنقرط. (2002). التوريق كأداة تمويل واستثمار. مجلة المصارف، عمان، الأردن، 21(02)، صفحة 35.
- سامي محمد احمد غانيمي. (جويلية، 2013). مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال - دراسة تحليلية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة(02). تم الاسترداد من جامعة المنصورة، مصر.
- عبد الحميد الغزالي. (بلا تاريخ). الأزمة المالية العالمية. التشخيص والمخرج. تاريخ الاسترداد 2 فيفري، 2021، من <http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs244276/>.
- عبد الله شحاته. (2009). الأزمة المالية المفهوم و الأسباب. مصر. تم الاسترداد من <https://iefpedia.com/arab/?p=11795>.
- عدنان هاشم السامرائي ، و طلال العلكاوي. (2012). دور النظام المحاسبي في التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، 07(20).
- عرفات تقى الحسيني. (1999). التمويل الدولي. عمان، الأردن: دار المجدلاوي للنشر و التوزيع.
- علوش ابراهيم. (ماي، 2012). الأزمة العالمية و أسبابها. تاريخ الاسترداد 25 افريل، 2021، من www.albadeel.net.

- علي حسين الدوغجي. (2009). فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في دعم حوكمة الشركات،. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 15 (54)، صفحة 347.
- غسان فلاح المطارنة. (2006). تدقيق الحسابات المعاصر. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمد عمر شابرا، ابراهيم ابو العلا، احمد بلوافي، و رفيق يونس المصري. (2009). الأزمة المالية العالمية، اسباب و حلول من منظور إسلامي. تم الاسترداد من www.kau.edu.sa/Files/121/Researches/54692_25009.pdf.
- مصطفى محمود مصطفى. (2008). دور معايير المراجعة في تضيق فجوة التوقعات. كلية الاقتصاد. دمشق: جامعة دمشق. تم الاسترداد من كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق، سوريا.
- نضال نبروخ. (2012). مهنتي المحاسبة والتدقيق في ظل الأزمة المالية العالمية. (نقابة المحاسبين و المدققين الفلسطينيين) تاريخ الاسترداد 15 مارس، 2021، من <https://www.alquds.edu>.
- وجدي حامد حجازي . (2010). المعايير الداخلية للمراجعة شرح وتحليل. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع.

2-6: المراجع باللغة الأجنبية:

- CHAPRA Umer, m. (2008, 10). *The Global Financial Crisis: Can Islamic Finance Help Minimize the Severity and Frequency of Such A Crisis in the Future?* sur www.researchgate.net/publication/237255008.
- FORZEH, M. (2013, 03 10). THE ROLE OF INTERNAL AUDIT IN THE CAMEROONIAN BANK GOVERNANCE. *African Journal of Social Sciences*, 3(4), p. 85.